



Volume 7, Issue 10, October 2020, p. 62-76

Article Information

Article Type: Research Article

This article was checked by iThenticate.

Doi Number: <http://dx.doi.org/10.17121/ressjournal.2818>

Article History:

Received

29/07/2020

Received in revised

form

14/08/2020

Accepted

10/10/2020

Available online

15/10/2020

CONFLICTS AS A PHENOMENON IN INTERNATIONAL RELATIONS: AN ANALYTICAL STUDY IN VARIABLES

Djamel BENMERAR¹

ABSTRACT

This article deals with conflicts as a phenomenon in international relations: an analytical study of variables, by creating a reliable framework for understanding the increasing complexities of conflicts in recent decades. Where force imposes its logic on the curves of international relations and has many forms due to its complex nature; In what can be considered dual roles and reciprocal interactions, and to understand the dimensions, manifestations and nature of the actors in the power equation, especially the emergence of tensions and conflicts between the interests of the major countries and the emerging powers in the world in light of the new strategic orientations after the Cold War and each party's attempt to dominate areas of influence and wealth based on a pragmatic geopolitical policy.

The study aims to understand and analyze the conflict and its nature, including what is due to the multiplicity of dimensions and the overlapping of causes and sources on the one hand, in addition to the intertwining of their interactions and effects on the other hand, as well as their varying levels and how to manage and solve them. Radical concepts and foundations led to the emergence of new approaches in order to build a perception and models to understand and explain the interconnectedness and interaction of variables.

Key Words : Conflicts, international relations, approaches, variables, indicators, actors.

¹ Dr. Algeria- Djilali Bounaama Khemis Miliana University, d.benmerar@univ-dbkm.dz

النزاعات كظاهرة في العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في المتغيرات

د. جمال بن مرار²

الملخص

يتناول هذا المقال النزاعات كظاهرة في العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في المتغيرات، من خلال إيجاد إطاراً يُعتدُّ به لفهم التعقيدات المتزايدة للنزاعات خلال العقود الأخيرة؛ حيث تفرض القوة منطقها على منحنيات العلاقات الدولية وتتعدد أشكالها لطبيعتها المركبة؛ فيما يمكن اعتباره أدواراً ازدواجية وتفاعلات تبادلية، ولفهم أبعاد ومظاهر وطبيعة الفاعلين في معادلة القوة خاصة ب بروز تجاذبات ونزاعات بين المصالح الدول الكبرى والقوى الصاعدة في العالم في ظل التوجهات الإستراتيجية الجديدة لما بعد الحرب الباردة ومحاوله كل طرف الهيمنة على مناطق النفوذ والثروة انطلاقاً من سياسة جيوبوليتيك براغماتية.

تهدف الدراسة لفهم وتحليل النزاع وطبيعته منها ما يعود إلى تعدد الأبعاد وما يتعلق بتداخل المسببات ومصادرها من جانب وبالإضافة إلى تشابك تفاعلاتها وتأثيراتها من جانب آخر فضلاً عن تفاوت مستوياتها وكيفية إدارتها وحلها، فقد أفرزت المرحلة الجديدة معطيات نتيجة للمتغيرات التي أصبح يقوم عليها النظام الدولي الجديد من تغير جذري في المفاهيم والمرتكزات أدى إلى بروز مقاربات جديدة من أجل بناء تصور ونماذج لفهم وتفسير ترابط وتفاعل المتغيرات.

الكلمات المفتاحية: النزاعات، العلاقات الدولية، المقاربات، المتغيرات، المؤشرات، الفواعل.

مقدمة:

لقد أفرزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة معطيات جديدة نتيجة للمتغيرات التي أصبح يقوم عليها النظام الدولي الجديد من تغير في المفاهيم والمرتكزات إلى الممارسة، هذا ما جعل بعض المفاهيم والنظريات السابقة أثبتت قصورها، بالإضافة إلى تزايد درجات التعقيد والتدخل في مواضيع العلوم السياسية خاصة في العلاقات الدولية، ساهم في بروز نظريات ومقاربات جديدة من أجل خلق بناء تصور لفهم وتفسير الظواهر السياسية خاصة النزاعات وما يتعلق بالأمن بجميع مستوياته في ظل تحول دور الفواعل.

فإن أديبات البحث العلمي تفرض علينا إبراز أهم ما تطرحه هذه المقاربات من أجل فهم وتفسير ترابط هذه المتغيرات، فإن طبيعة الموضوع معقد ويعرف عدة مستويات متباينة في التحليل.

فإن التحولات على المستوى: الفرد، الدولة، الإقليمي والعالمي من خلال التكتلات الإقليمية والتجمعات الاقتصادية والتطور الحاصل على مستوى التقنيات الإعلام والاتصال و التكنولوجيا- الانترنت - التي اختزلت المكان والزمان؛ التي أثرت بشكل أو بآخر على شكل ومحتوى العلاقات الدولية، فقدت الدولة السيطرة على كثير من الوظائف التي كانت من ضمن اختصاصاتها وصلاحياتها، فعدم تحكم الدولة في هذه الفواعل والظواهر راجع إلى ميزتها في حد ذاتها والتي تمتاز بحرية التنقل والانتشار السريع، فهي تشكل علاقات متشابكة ومعقدة من الشبكات المتداخلة عمودياً وأفقياً، فهي كشبكة العنكبوت من هذه الناحية، وتمتاز بالهشاشة من ناحية أخرى، حيث تمتد آثارها إلى الدول الأخرى مما ينتج آثار خطيرة على مستوى الدولة الواحدة داخلياً، وعلى المستوى الإقليمي وحتى على المستوى العالمي.

إشكالية الدراسة: ما مدى تأثير المتغيرات على مستوى العالمي في طبيعة النزاعات؟

فرضيات الدراسة:

²أستاذ محاضر أ /جامعة الجليلي بونعامه خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية

- النظام الدولي الذي كان يعتمد على الدولة كوحدة تحليل في العلاقات الدولية تجاوزه الزمن والأحداث، كان لزاماً إيجاد أطر جديدة لتكيف وملائمة التطورات الحاصلة على المستوى الدولي والإقليمي والعالمي.
- كلما زادت ظاهرة النزاعات الدولية أدت إلى زيادة التفكك وعدم الاستقرار النظام الدولي.

أهداف الدراسة:

يتلخص الهدف الأساسي الذي تصبو الدراسة لتَوْصُلِ إليه في محاولة فهم التجاذبات التي تؤدي إلى النزاعات الدولية في ظل المتغيرات الحاصلة على المستوى العالمي التي أدت إلى تغير المفاهيم والأطر النظرية خاصة مايمس بالمبادئ الأساسية التي أسس عليها النظام الوستفالي منها: سيادة الدول والتي بدورها ستفسح المجال أمام عالم بدون سيادة، والحدود الاقليمية ومبدأ عدم التدخل هذا الأفق المبهم الغامض هو الذي يبقى يقلقنا نظراً للتحويلات التي يشهدها العالم المعاصر.

منهجية الدراسة:

إن تحديد منهج البحث يتوقف على طبيعة الموضوع في حدّ ذاته، كما يتوقف على الهدف الذي تصبو الدّراسة للوصول إليه، وإذا كان الاعتماد على النظرية الواقعية الكلاسيكية والنظرية الواقعية الجديدة أقرب وأكثر توافقاً.

المحور الأول: مفهوم النزاعات الدولية:

لقد ذكر " جوزيف ناي Joseph Ney " في كتابه: " المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ " أن المنازعات الدولية لا بد أن تكون جزء أساسي يدرس بسبب تعقيد النزاعات الدولية ضمن تعقيدات السياسة الدولية حتى يمكن الوقوف وفهم الظاهرة التنازعية. (جوزيف، ناي، 1997، ص15). إن النزاعات الدولية معقدة وتتطلب فهم جيد لإدراك أبعاد الظاهرة التنازعية في ظل التعقيدات التي يعرفها العالم في القرن الواحد والعشرين على جميع المستويات.

يُعرف " النزاع Conflict " بأنه تسلسل ينطلق من نشوء أزمة حيث تطور إلى نزاع قد يكون على شكل عسكري أو يتطور إلى أشكال أخرى اقتصادية، أمنية وإعلامية. (حسين، قادري، 2007، ص11).

أما النزاع الدولي هو خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين أو يسبب تعارض وجهات نظرها القانونية أو مصالحهما. (كمال، حداد، 1997، ص17).

ويعرف " ريمون آرون A. Raymond " النزاع الدولي بأنه ليس وليد الوقت الحالي بل هو موجود منذ العصور القديمة وهو نتيجة لتصادم المصالح. (Darios, Battistella, 2006, p496)

تعريف آخر: أن النزاع الدولي هو تنازع وتصادم إرادات ومصالح الدول الوطنية، هذا التنازع والتصادم يكون ناتجاً عن الاختلاف في الدوافع الدول وتصوراتها وأهدافها ومواردها وامكانياتها مما يؤدي إلى تصرفات وسياسات تختلف أكثر مما تتفق، وعلى الرغم من هذا تبقى أغلب النزاعات بعيدة عن نقطة الحرب. (حسين، بوقارة، 2008، ص07).

ولهذا نجد ظاهرة النزاع في العلاقات الدولية فريدة من نوعها من حيث أنها تختلف عن بقية ظواهر العلاقات الدولية وهذا يرجع إلى تنوع وكثرة أبعادها وكذا تعقد وتقاطع الأسباب المؤدية لها.

يرى بعض المفكرين بأن مسألة النزاع هي ظاهرة طبيعية في النظام الدولي ترجع في الأصل إلى الطبيعة الانسانية الأنانية والتنافسية للنظام الدولي، وهذا ما يجعل امكانية التنبؤ بمحدوث النزاع صعبة ومعقدة.

أما " نيكولاس سوانستروم Niklas Swanstrom " فيربط النزاعات بتعارض مصادر الاهتمام وانحراف وتشعب الأهداف كما يرتبط بجنبة الأمل والاحباط لأحد أطراف النزاع ولا يربط النزاع بالدوائر العسكرية بل بالتصرفات والأبعاد السلوكية بشكل أساسي، كما يدرج فيه التوجهات الاقتصادية والأمن الانساني والبيئة والخلفيات التاريخية. (Niklas, Swanstrom, 2005, p07) ومما سبق نجد أن النزاع الدولي ارتكز على نقطة جوهرية وهي مسألة الخلاف بين وجهات النظر للأطراف أو الفواعل الدولية، قد يأخذ أشكالاً وأبعاداً قانونية أو سياسية أو اقتصادية حسب طبيعة الخلاف.

قد وضع " ماك سنيدر Mack Snyder " عدة خصائص المميزة للنزاع الدولي (كمال، حداد، 1997، ص12):

- 01) ينشأ النزاع من أهمية موقع وندرة الموارد.
- 02) يتورط في النزاع طرفين على الأقل.
- 03) تشابك الأطراف في تفاعلات تتألف من أعمال مقاومة وأعمال مضادة، هنا إشارة إلى مسألة التصادم المباشر باستخدام القوة.
- 04) للنزاع الدولي نتائج مهمة، المقصود ما يترتب عن هذا النزاع من آثار - بمعنى هل حقق النزاع الأهداف التي كانت تتوقعها كل دولة أم لا - .

في نفس السياق، نذكر أركان النزاع الدولي حتى يمكن أن نعتبره نزاعاً دولياً وهي: (إكرام بركان، 2010، ص21):

- أ) الأطراف: يشترط أن يكون النزاع الدولي بين طرفين على الأقل، لأن النزاع الدولي لا يقوم بين عناصر طرف واحد في هذه الحالة نكون أمام نزاع داخلي.
 - ب) الدولية: يجب أن يكون أطراف النزاع من أشخاص القانون الدولي.
 - ج) المنازعة: تعني المعارضة أو إبداء رأي مناقض لوجهة نظر الدولة الأولى في مسألة محل نزاع أو تفسيرها يناقض تفسير الدولة الأخرى.
- فإن " آلان فيرجيسون Allen Vergison " يرى أن النزاع يبدأ عندما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى، أو في الوقت نفسه تعتقد دولة أخرى أن بإمكانها تقليل خسارتها بالقيام بفعل مضاد تجاه الدولة الأولى التي بدأت بالمبادرة بالفعل، فإن الوضع يدل على أننا أمام دولتان أو مجموعة من الدول تحاول تحقيق أهدافها في نفس الوقت. (حسين، قادري، 2007، ص12).
- نلاحظ عدم وجود اتفاق جامع حول تعريف النزاع الدولي، وهذا يرجع في الأساس إلى عدم وجود تفسير عام للظاهرة النزاع الدولي؛ فإن أغلب الدراسات والتحليلات الخاصة بالنزاع الدولي هي دراسات حالة، أي بمعنى آخر أن كل نزاع له خصوصياته المكانية والزمانية وظروفه وأسبابه وغاياته، وعلى هذا الأساس يرى بعض المفكرين أن هناك تصورين للنزاع الدولي:

- 1) التصور الموضوعي: يعتبر النزاع أنه وضعاً تنافسياً تكون فيه الأطراف واعية بتعارض المواقف التي تريد أن تحتلها الأطراف الأخرى، وهو بذلك يقوم على اعتبارات واقعية ومدركة من أطراف النزاع من أجل الدفاع عن مصالحها.
 - 2) التصور الذاتي: يعني إدراك الموضوعي إدراك مشوهاً وخاطئاً، لأنه ينطلق من الذاتية والخصوصية في فهم وتفسير النزاع، وليس لما هو موجود ومدرك حقيقة على أرض الواقع.
- وعلى ضوء ما سبق يمكن أن نقدم تعريفاً إجرائياً للنزاع الدولي: هو وصول دولتين أو أكثر إلى نقطة تماس بينهما تتداخل فيها الحدود الفاصلة لمصالحها مما يدفع بالأطراف المتنازعة إلى تبني موقف ضد الطرف الآخر من أجل حماية مصالحها.
- ومع بداية القرن الواحد والعشرين برز نوع جديد من النزاعات واکبها التطور للمفاهيم خاصة عند المحللين في الولايات المتحدة الأمريكية، فنجد تصنيف النزاعات الدولية حسب مقاييس تناسب استراتيجيات الحلف الأطلسي والنظرة الاستشرافية للفضاء الأورو-أطلسي، فيصنف الحلف الأطلسي النزاع كالتالي: (كمال، حداد، 1997، ص 21)

1. النزاع الأشد حدّة: مثلاً: حروب البلقان وحرب أفغانستان.

2. النزاع المتوسط الحدّة: قضية الصحراء الغربية.

3. النزاع المتوسط الحدّة: الارهاب الدولي، الاجرام، الهجرة السرية.

فقد أطلقت مسميات عديدة على هذه النزاعات خاصة مع تنامي النزاعات الداخلية ذات الأبعاد الخارجية، فلا توجد معايير ثابتة؛ فنجد مثلاً " سنقر Singer " اعتمد على الوضع السياسي لأطراف النزاع حيث يصنف النزاعات بين الدول والحروب الاهلية والنزاعات الداخلية حيث يأتي التحدي في هذه الحالة من جماعة ثقافية معينة تتميز وتميز نفسها بين الجماعات الأخرى، بخصائص عرقية، لغوية أو دينية. (كينيث والتز، 2013، ص33).

أما " هولستي Holsti " صنف النزاعات حسب أربع وعشرون أساس فحصر النزاعات في خمس وهي:

- 01 نزاعات تتعلق بالأقاليم.
- 02 نزاعات تتعلق بالثروة الاقتصادية.
- 03 نزاعات أفرزتها عملية بناء الدولة الحديثة.
- 04 نزاعات ايدولوجية.
- 05 نزاعات التعاطف الانساني Human Sympathy والتي تمثل العرقية والدين. (محمد أحمد عبد الغفار، 2003، ص122).

المحور الثاني: أسباب النزاعات الدولية:

للمحاولة فهم الظاهرة النزاعات يجب التطرق إلى جملة أو مجموعة من الأسباب ومنها:

1. المصلحة: فكل دولة لها مصالح تتصرف وفقها في سياستها الخارجية، فمثلاً: النزاع الذي وقع بين ايسلندا وبريطانيا سنة 1958 عندما وسعت الحدود مياهها الاقليمية إلى 12 ميلا بجريا بدل 04 أميال بحرية من طرف ايسلندا للأهمية المنطقة اقتصاديا وعناها بالثروة السمكية وهو ما رفضته بريطانيا فالأمر يتعلق بشرف وسمعة بريطانيا أقوى قوة بحرية. (جلال محمد رفعت، ابراهيم أحمد نصر الدين، ص111).

وهذا مقاله " توكيديس " أن الرجال يذهبون للحرب من أجل الشرف أو بسبب الخوف أو المصلحة. (جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، 1985، ص193).

2. القوة: إن الدول عادة ما تنظر إلى التصرفات والأوضاع الاقليمية والدولية بناء على أنها دولة ذات سيادة في حقل العلاقات الدولية ولبقائها واستمرارها يجب أن تكون لديها القوة الكافية، لأن القوة عامل مهم جداً وهو ضروري لتحقيق مصالحها وتأثيرها على الأطراف الأخرى. (محمد أحمد عبد الغفار، 2003، ص187).

3. الأمن: إن أغلب النزاعات يكون بسبب اعتقاد الدول أن أمنها أصبح مهدد من طرف دول أخرى، وهو ما يجعلها تتحرك وفق هذا المنظور الذي تعتبره مبرر النزاعات الدولية. (حسين بوقارة، 2008، ص39).

4. الايدولوجيا: نظرا لوجود ايدولوجيات مختلفة ومتعددة ومتباينة في العالم، فإن النزاعات الدولية غالبا ما تكمن أسبابها وراء رغبة الدولة في الدفاع عن ايدولوجيتها أو محاولة نشرها.

5. العدالة والمساواة: هناك بعض النزاعات تحدث نتيجة أن الدول تشعر بأنها مظلومة من طرف دول أخرى وأنها لا تتمتع بنفس العدالة والمساواة أو أنها فرضت عليها اتفاقيات ومعاهدات مجحفة في حقها. وهناك من يدرج أسباب أخرى للنزاعات الدولية ومن بينها:

أ) الفرد كسبب للنزاع: هناك من ينطلق من فرضية مفادها أن الانسان هو السبب الرئيسي لكل أشكال النزاعات التي عرفها البشر، وهذا بالرجوع إلى طبيعته وسلوكه، يشير " وينر ليفي " في هذا المجال بتساؤله: متى تجد الدوافع النفسية متنفساً لها في الحرب أو في السلام ؟ حيث يوضح كيف تترجم العوامل الانسانية إلى صراع عنيف. (محمد أحمد عبد الغفار، 2003، ص191).

ب) **الدولة كسبب للنزاع:** في هذا الجانب نجد أن الدولة فاعل أساسي وجوهري في العلاقات الدولية، ومنه ترى المدرسة الواقعية التقليدية والواقعية الجديدة أن النزاعات ما هي إلا نتيجة التضارب بين مصالح الدول، أما المدرسة الماركسية ترى أن سبب النزاع في تحليلها يرجع إلى الصراع الطبقي.

ج) **النظام الدولي كسبب للنزاع:** نجد في هذا الاطار التركيز على طبيعة النظام الدولي والفاعلين فيه وبواعث السلوك التنافسي للدولة في سعيهم إلى القوة والأمن والحفاظ على وجودها كوحدات مستقلة في نظام دولي يتسم بالفوضى وعدم اليقين. (Pierre de Senarclens, 2006, P59).

إن فهم وتفسير النزاعات الدولية تم على اساس دراسة النزاع الدولي بالتركيز على فهم مسبباته من خلال التطرق إلى مجموعة من المناهج المساعدة في فهم أسباب النزاعات الدولية، ونجد من بينها:

1- المنهج السيكولوجي: تتمحور الدراسات السيكولوجية لظاهرة النزاعات الدولية على الاتجاهات التالية:

الاتجاه الأول: يربط بين الميول إلى الاعتداء والطبيعة البيولوجية للإنسان، بحيث يرجع " فرويد " الأسباب المؤدية إلى النزاعات إلى طبيعة الانسان المتمثلة في حب التسلط والسيطرة والانتقام؛ ويرى " كيثت والتز " أن النزاعات والصراعات والحروب هي نتيجة حتمية للإنسانية الانسان وسوء توجيهه لنزاعات الذاتية. (حسين، لوقارة، 2008، ص24).

الاتجاه الثاني: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن أسباب النزاعات يعود إلى ما يسمى بعوامل الاخفاق والاحباط، فهناك العديد من الدول تتجه إلى هذا التصرف والسلوك بشكل عدواني عندما تصاب بالاخفاق والاحباط في تحقيق خططها وأهدافها.

الاتجاه الثالث: وتمثل هذا الاتجاه نظرية الشخصية التي ترجع أسباب النزاعات إلى الطابع العدواني لبعض القوميات بحيث أنها هي القوة المحركة للنزاعات والصراعات والحروب الاقليمية والدولية.

الاتجاه الرابع: يرى هذا الاتجاه أن هناك علاقة وربط بين المعتقدات القومية وبين ظاهرة النزاعات من خلال التصورات السلبية تجاه دول أخرى لإتمام بعضها بخلق احباط داخلي.

2- **منهج سباق التسلح:** دور الثورة التكنولوجية في ارتفاع وتنوع أشكال التسلح في العالم أدى إلى خلق تغيرات مفاهيمية ونظرية في نظام الأمن بصفة عامة وتحولت وتغيرت نوعية النزاعات الاقليمية والدولية.

(Pierre de Senarclens, op.cit., P72)

المحور الثالث: تصورات النزاعات الدولية:

النزاعات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة: تتم مرحلة ما بعد الحرب الباردة بكثرة النزاعات على الساحة الدولية فقد ازدادت بشكل ملفت للنظر فهناك 111 نزاعات ومنها 95 نزاع داخلي استدعت الخارجي أما الباقي فهي بين الدول، بل حتى النزاعات الداخلية تميزت بأبعادها الخارجية سواء من خلال دور الأطراف الخارجية أو تأثير هذا النزاعات على الأمن والسلم الدوليين. (Joseph Ney, 2007, p158).

ويمكن أن نذكر خصائص النزاعات الدولية في هذه المرحلة كما يلي:

1/ **المخسار النزاعات بين الدول:** فقد عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تزايد النزاعات الداخلية وذلك راجع إلى تحول في طبيعة التهديدات خلافا لما كان موجود خلال الحرب الباردة أين سيطرت النزاعات الدولية بشكل كبير أو نزاعات داخلية يشارك فيها أحد القوى الكبرى.

وهذا ما يطرح نقاشا وتصورا حول تراجع الدولة القومية في فترة ما بعد الحرب الباردة لصالح فواعل أخرى فوق قومية وتغير في النظام الدولي وتزايد أهمية التجارة الدولية وزيادة الشركات العابرة للقوميات والمتعددة الجنسيات في ظل العولمة الأسواق والاقتصاد الدولي.

2/ **تصاعد حدة النزاعات الدولية:** بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت خريطة جديدة للدول مكونة من خليط غير متجانس من عرقيات واثنيات وتوزيع جديد لموازين القوى بظهور قطبين، لكن بعد نهاية و زوال الثنائية القطبية برزت هذه التناقضات في عدة دول على شكل نزاعات مثل ما حدث في الكونغو، روندا وطاجكستان وغيرها.

ومن خلال ذلك بنيت جملة من التصورات حول النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة في محاولة خلق إطار عام لفهم ظاهرة النزاعات الدولية.

- وحدة تحليل النزاعات الدولية:

وحدة تحليل النزاعات الدولية تمكننا من رسم صورة عامة توضح وتفسر النزاعات الدولية على مستويين هما:

المستوى الجزئي: يرى أصحاب هذا المستوى أن النزاع نابع من شخصية الانسان ومن تصرف وسلوك الفرد في محيطه الخارجي ولفهم وتفسير النزاعات يكون عن طريق دراسة التصرفات الانسانية الفردية.

المستوى الكلي: يركزون أصحاب هذا المستوى على المشاكل الانسانية على البنية الاجتماعية والمؤسسات التي يتكون منها النظام الداخلي والاقليمي والنظام الدولي ولفهم وتفسير النزاعات يكون عن طريق دراسة المؤسسات والأجهزة التي تنظم ذلك. (الطاهر عدلية، 2015، ص 77).

هناك ثلاث مستويات في تحليل النزاعات الدولية وهي:

- الانسان كوحدة لتحليل النزاعات الدولية: إن الدولة شخص معنوي، تتحرك وفق رغبة إرادة الانسان لأنه صاحب القرار، فالظاهرة

الدولية ماهي إلاّ تعبير عن رغبة الانسان حسب ما يؤكد "أرنولد وولفر" بأن الاستفزاز إنما يقع للانسان وليس الدولة، فما قام به " أدولف هتلر" و " نابليون بونابرت" في الحروب التي وقعت كان لها تأثير في النزاعات ولهذا يجب فهم قراراتهم من خلال فهم دوافعهم والظروف المحيطة بهم. (Pierre Senarclens, Op.cit., P 53.)

- الدولة كوحدة لتحليل النزاعات الدولية: إن الدولة وحدة تحليل أساسية وجوهرية و رئيسية في العلاقات الدولية، وعلى هذا الأساس

فإن العلاقات الدولية عبارة عن مجموعة من الوحدات السياسية ذات سيادة، وهذه الدول تحركها مصالحها القومية في إطار منظومة دولية، فإن الفرد لا دور له بدون دولته ولا يملك سلطة التصرف وبالتالي لا يمكن أن يؤثر في مسار العلاقات الدولية ومن الأمثلة على أن الدول هي التي كانت السبب في النزاعات. (جوزيف ناي، مرجع سابق، ص 52).

- النظام الدولي كوحدة لتحليل النزاعات الدولية: إن سمة النظام الدولي القائم هي الفوضى، وذلك لاختلاف وتباين في مصالح الدول

التي تؤدي إلى نزاعات، فهناك من يركز على شكل النظام في حد ذاته لفهم سلوك الدول ومدى ميلها إلى النزاعات مثال: نظام أحادي القطبية أو نظام متعدد الأقطاب أو نظام ثنائي القطبية، فإن طبيعة النظام الدولي تمكن من معرفة سلوكيات وتصرفات الدول؛ وهناك من يركز على التفاعل داخل هذا النظام الدولي من خلال فهم وتفسير التفاعلات التي تقع على المستوى الدولي.

ومنه نستنتج أن تحليل النزاعات الدولية تتطلب معرفة وإدراك مختلف مستويات التحليل، ففي نزاع نجد أن الدولة هي الأساس بينما في نزاع آخر نجد الفرد أو النظام الدولي، ومن هنا تنبع أهمية كل هذه المستويات.

ويمكن أن نلخص أهم المقاربات النظرية في النزاعات الدولية كما يلي:

- **الواقعية الجديدة:** تسعى إلى لتفسير المحصلات الدولية مثل احتمالات نشوء نزاعات وإمكانية التعاون الدولي، حيث ترى أن النظام الدولي يتسم بميزة أساسية وهي الفوضوية والذي يحتم على الدول اتخاذ قرارات واتخاذ سلوك لا يخرج عن إطار التصادم كما يراه "كينيث والتز". (اسماعيل صبري مقلد، 1984، ص 244).
- **الواقعية الكلاسيكية الجديدة:** تسعى لتفسير استراتيجيات السياسة الخارجية للدول منفردة. (حشاني فاطمة الزهراء، 2008، ص 39)
- **المقاربة الليبرالية الجديدة:** وتقوم على ما يعرف بافتراضات نظرية السلام الديمقراطي أي أن هناك روابط قائمة بين الديمقراطية كإطار تنظيمي داخلي والسلام في المحيط الخارجي، حيث أن النزاعات تحدث بفعل وجود دول تفتقر للممارسات الديمقراطية "كالنظم التسلطية" ولا توجد بين الدول الديمقراطية حسب " بروس روسات".
- **مقاربة الدول الفاشلة (Failed State):** حيث تم ربط هذا المصطلح بعد نهاية الحرب الباردة خاصة الحالة الصومالية وليبيريا وروندا وهاتي التي فقدت السيطرة على أقاليمها، حيث أطلق من طرف الإدارة الامريكية في عهد الرئيس "بيل كلنتون" لوصف بعض الدول التي بات فشلها في القيام بوظائفها الأساسية وكذا الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. (Gerard Kreijin, 2004, P 41).

نشير أنه لا يوجد إجماع حول وضع مفهوم محدد للدولة الفاشلة، فمعهد "Stratigic Assesment" عرف الدولة الفاشلة بأنها الدولة غير قادرة على تسيير تحديات النزاعات الأمنية العشوائية، القبلية والدينية مما يؤدي لفوضى داخلية وانتهاكات لحقوق الانسان التي تبدأ باختيار دولة القانون. (Maurice, Ronai, 1997, p65).

أما "رونالد زيميرمان" يرى أن الدولة الفاشلة هي الدولة التي لا تملك قوة أو سلطة شرعية على إقليمها وهي الدولة التي لا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية وخاصة احترام القانون. (Robert Schutte, 2007, p76).

ويمكن ان يكون خلط بين مفهوم الدولة الفاشلة والدولة الضعيفة (Soft State or Weak State) فهذا المصطلح استخدم من طرف "غونار ميردال" للإشارة للدول الافريقية حديثة الاستقلال بسبب صعوبة انسجامها مع العالم وعدم استقرار وحدتها الوطنية وغياب نمو اقتصادي حقيقي. (Serge Sur, 2005, P04).

وبالتالي يمكن الفصل بينهما في إطار التأثير على الأمن الدولي من جهة وكذا تزامن المصطلح مع الظروف الدولية لها خصوصياتها ومركباتها. أما **الدولة المنهارة (The Collapses State)** هي الدولة التي انهارت كلية أجهزتها وتنظيمها السياسي بسبب صعوبات ذات طبيعة داخلية، يوغسلافيا مثلاً. (Kathia Légaré, 2007, p03).

يتم سنويا صندوق دعم السلام وضع ترتيب الدول الفاشلة حسب درجة الانكشافية لكل دولة وأيضاً وفق مؤشرات محددة منها: اجتماعية، اقتصادية وسياسية.

فقد جاءت هذه المقاربة النظرية لفهم ورصد النزاعات الدولية التي يستهدفها عالم ما بعد الحرب الباردة حيث أكد "مارتن فان كريفيلد" أن هناك تحول في مفهوم الحرب بحسب ما قدمه "كارل كلازوفيتش" حيث اعتبرها امتداد للسياسة بوسائل أخرى وبالتالي فإن الحروب هي سبب انهيار الدولة؛ (Maurice Ronai, 1997,p42) واعتبرها "كالفني هولستي" أن النزاعات ستأخذ أشكالاً أخرى أو كما يسمى بـ "حروب الشعوب"، حيث لها خصائص منها:

✓ أن هذه الحروب لم تعد ما بين دولتين وعندما تأخذ هذا الشكل فإننا نكون بصدد الحديث عن الدول الصغرى. (Jean Jacques Roche, 2004, p109).

✓ غياب حملات عسكرية نظامية بل جهات أخرى تقود هذه العمليات العسكرية. (Charles Philippe David, Jean Jacques Roche, 2002, p120).

✓ تكون للشعوب قابلية للعنف والتطرف وهذا ما يعبر عنه الأرقام بازدياد الحروب الداخلية ذات أبعاد اثنية وعرقية ودينية بعد الحرب الباردة.

وفي هذا السياق ذاته يرى "بيار هسنر" أن السمة الأساسية هي مواجهات ماتحت دولانية المتمثلة في الحروب الأهلية والجريمة عبر الوطنية ونجد أن هذا النوع من الحروب يؤثر بشكل كبير على العلاقات ما بين الدول، خاصة في ظل تنامي تجارة الأسلحة وشبكات الجريمة والجماعات الارهابية والمهجرة السرية. (Pierre Hassner, 1998,p15).

فإن عالم ما بعد واستفاليا تميز بمائلي:

➤ الدولة لم تعد تتحكم في استخدام العنف الشرعي وبذلك تمثل التهديد الأول لمواطنيها.

➤ تحول في مفهوم ومستويات الأمن.

● **مقاربة المدرسة الحضارية:** تهتم بالنزاعات العرقية والقبلية والتي ترى أنها مقدمة لنزاعات أطرافها الحضارات المختلفة ولذلك تركز على وحدة الحضارة الغربية ومكافحة التحديات الثقافية في الدول الغربية وإقامة تحالفات مع الحضارات الضعيفة لمواجهة الحضارات المنافسة ويبي "صموئيل هنتغتون" نظريته على أن المصدر الأساسي للنزاعات المستقبلية سيكون مصدرها ثقافياً؛ (محمد يعقوب عبد الرحمان، 2004، ص182) حيث ستحدث النزاعات في السياسة الدولية بين الأمم وحضارات مختلفة ستكون الخطوط الفاصلة بين الحضارات

خطوط المعارك المستقبلية خصوصا الحضارة الغربية والحضارتين الاسلامية والكونفوشيسية، ولذلك على الدول الغربية أن تدعم قيمتها الثقافية بالديمقراطية والليبرالية كقيم عالمية للحفاظ على هيمنتها مع احفاظها بالقوة الاقتصادية والعسكرية الضرورية لحماية مصالحها. (عباس أبو شامة عبد المحمود، 2006، ص88).

الخور الرابع: نظريات تحليل النزاعات الدولية:

أولاً: النظرية الواقعية الكلاسيكية: تقوم النظرية الواقعية الكلاسيكية على جملة من الافتراضات في التحليل وتتمثل فيما يلي:

1. الدولة هي الفاعل الوحيد والأساسي في العلاقات الدولية.
2. الدولة ذات سيادة أي لا وجود لسلطة تعلو سلطة الدولة في النظام الدولي.
3. فوضوية النظام الدولي.
4. المصلحة: تختلف مصالح كل دولة عن دولة أخرى، فكل دولة تسعى لتحقيق مصلحتها الوطنية.
5. القوة: إن تزايد المخاطر التي تهدد الدول ويصبح أمنها معرض للخطر، ومنه تسعى الدولة لاستخدام كل الوسائل المتاحة منها العسكرية من اجل ضمان أمنها المتمثل في البقاء.

- التحليل الواقعي للنزاعات الدولية:

يرى "هانس مورغانثو" أن أسباب السلوك النزاع لدي الدول يرجع إلى الطبيعة البشرية التي تحكمها غريزة القوة وحب السيطرة والهيمنة، حيث تزداد هذه الطبيعة العدوانية عندما تنتقل من مستوى الفرد إلى مستوى الدولة، نتيجة لقدرة الأخيرة على تعبئة واستعمال امكانياتها المادية ضد الدول الأخرى.

ويشير "كريس براون" أثناء تناوله للصور التي يمكن من خلالها تفسير أسباب الحرب إلى أن الطبيعة البشرية العدوانية كسبب للحروب، عادة ما يتم وضعها في أطر دينية أو سيكولوجية؛ إذ أن البشر تميل إلى العنف وتسيطر عليها الرغبة الانتقام والعدوان. ويمكن القول أن هناك اتجاهين ضمن المدرسة الواقعية يخص أسباب سلوكيات الدول النزاعية:

الاتجاه الأول: يعتبر أن الطبيعة تحكمها غريزة القوة، وهي غريزة حيوانية تتمثل في السيطرة والهيمنة، وهي تستمد نظرتها من المدرسة "هوبز" وهي نظرة تشاؤمية، وتزداد هذه العدوانية عندما تنتقل من مستوى الفرد إلى مستوى الدولة، نتيجة ازدياد الامكانيات وتأخذ أبعاد أخرى تؤدي إلى نزاعات عنيفة.

الاتجاه الثاني: يعتبر أن البحث عن القوة وليست كنتيجة غريزة حيوانية متأصلة في الطبيعة البشرية، وإنما تنتج عن انعدام الأمن في النظام الدولي الذي يتسم بالفوضى يخلق ضغوطاً على الدول للحصول على أكبر قدر من القوة وإن اضطار الدول إلى زيادة قوتها من أجل دعم أمنها يؤدي إلى حدة النزاعات. (كريس براون، 2004، ص44).

ثانياً: النظرية الواقعية الجديدة: تقوم النظرية الواقعية الجديدة على منطلقات أساسية تعتمد عليها في التحليل تتمثل في ما يلي:

1. الدولة الوحدة الأساسية للتحليل، رغم وجود عدة فواعل أخرى على الساحة العالمية كالمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات.
2. الدولة فاعل وحدوي وعقلاني.
3. الأمن الوطني يكون في أعلى سلم الأولويات، ويتمثل في الأمن العسكري.
4. تنطلق من فرضية مفادها: أن الحرب والنزاع ظاهرتان غير قابلتان للتجنب بسبب فوضوية النظام الدولي وعدم وجود سلطة عليا فوق الدول، ففي ظل هذه الفوضى تهتم الدول بالبحث عن الأمن اعتمادا على القدرة الذاتية وزيادة قوتها العسكرية والاقتصادية، من خلال التحالف مع الدول الأخرى. (عامر مصباح، 2003، ص55).

- التحليل الواقعي البنوي للنزاعات الدولية:

إن واقعية "كينث والتز" ترى بضرورة دراسة المجتمع الدولي إضافة إلى الفرد، ففي كتابه "الانسان، الدولة والحرب" يطرح "كينث والتز" التساؤل التالي: أيهما أفضل لفهم الانسان في المجتمع: دراسة الانسان أم دراسة المجتمع؟ يبدو أن الجواب يأتي من خلال السؤال بأداة (أم) والاجابة تأتي بأداة (كليهما)، إلا أن الشروع بإحدهما قبل الآخر في تفسير الأحداث يمكن أن يحدث فارقاً؛ وعليه كانت مستويات التحليل عند "كينث والتز" قائمة على الثلاثية في فهم الظواهر السياسية ومنها النزاعات:

- 1) بنية النظام الدولي: من خلال: توزيع القوى وتركيزها - عدد الوحدات الفاعلة - دور الفواعل غير الدولة.
 - 2) الدولة: من خلال: طبيعة النظام السياسي-الوضع الاقتصادي-دور المؤسسات والبيروقراطيات في صنع القرار-رأي العام.
 - 3) الفرد: من خلال: شخصية صانع القرار-ايدولوجية صانع القرار-تصور صانع القرار للقضايا الدولية.
- كما ترى الواقعية البنوية أنه بالتركيز على الأسباب الرئيسية للنزاع نجد أنها تكمن في الطبيعة البشرية ونتيجة عن الأنانية في التعامل، ومنه فتفادي النزاعات هو الاهتمام بالفرد وتحقيق وجوده الاجتماعي، وقد أوضح هذا "برتراند راسل" حيث يقول أنه حتى يتحقق السلام يجب على الفرد أن يقلل من غريزة حب التملك والسيطرة على الآخرين.
- وفي ربطهم بين النزاع والفوضى الدولية فهي ناتجة عن غياب سلطة عليا فوق سلطة الدولة لأنها ذات سيادة، ولهذا فهي تفكر حسب مصلحتها، وهنا تحدث النزاعات وتصبح الحرب وسيلة لتحقيق العديد من النتائج؛ وفي ظل هذه الفوضى يجب التناقص وتظطر كل دولة إلى استخدام ما تملكه من القوة لتحصل على الأهداف التي رسمتها منذ البداية.
- ويميز الواقعيون البنويون بين سببين للحرب، أحدهما هو الحرب كسبيل لحل النزاع المباشر حول المصالح بين دولتين، والسبب الثاني هو بحث دولتان أو أكثر عن أمنها. (الظاهر عدلية، 2015، ص 87).

أما بخصوص الواقعية الهجومية ترى أن النظام الدولي أكثر عدائية وغير متسامح، ويتسم بالغموض وهذا ما يؤدي بالدول إلى تبني استراتيجيات دفاعية غالباً ما تؤدي إلى حرب، والواقعية الدفاعية من ناحية أخرى ترى أن الأمن ليس حالة نادرة كما ترى الواقعية الهجومية، ذلك أن الفوضى الدولية ليست في قوة الدول نفسها التي هي في نزاع أو في حرب وإنما هي استراتيجيات دفاع من أجل توفير الأمن.

مما سبق يمكن القول أن الواقعية اللابسيكية انحصرت اهتمامها في المستوى الأول بالتركيز على الطبيعة البشرية العدوانية، كعامل محرك للنزاعات الدولية، في الوقت الذي طرحت فيه الواقعية البنوية وجوب دراسة النظام الدولي بالإضافة إلى الفرد أي دراسة الانسان ومحيطه أو الدولة ومحيطها، مع التأكيد على المستوى الثالث من خلال التركيز على البنية الفوضوية للنظام الدولي كمسبب رئيسي للنزاعات.

ثالثاً: النظرية الليبرالية: هي نظرية سلمية تؤمن بحل النزاعات سلمياً واعتماد الحجة والاقناع بدل اللجوء إلى العنف واستعمال القوة. إن الليبرالية تعتبر الفرد هو القيمة العليا والهدف النهائي، والدولة هي سيلة لتأمين حقوق الأفراد والموازنة بينها.

لقد انتقد الليبراليون المدرسة الواقعية لرسمها صورة للدول في العالم مثل كريات البليار، تتجنب بعضها البعض في محاولة منها للحفاظ على توازن القوى، واعتبروا أن الشعوب تتصل مع بعضها البعض.

وكما اعتبر الليبراليون أن أصحاب المدرسة الواقعية قد بالغوا في الفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الدولية، لأن الصورة الواقعية للفوضوية تركز فقط على المواقف العدائية وتغفل الاعتماد المتبادل ونشوء وتطور المجتمع الدولي. (ناي جوزيف، 1997، ص 19).

واعتبر مفكرو الليبرالية أن بعض العوامل مثل: النظم السياسية، نوع النخبة، بنيت الطبقة وعملية اتخاذ القرار يجب أن لا تهمل في أي تحليل حول كيفية تصرف الدول.

ويؤكد الليبراليون على ضرورة أن تسهم ثلاثة عوامل في التقارب بين الشعوب: التجارة والديمقراطية وعمليات المجتمعات الدولية المؤسساتية. يعتبر الليبراليون أن التجارة بإمكانها أن تخلق بيئة مشجعة للتعاون وزيادة الحوافز لدى الدول للتعاون أكثر من النزاع.

وحسب "جوزيف ناي" فإن أعمية التجارة لاتكمن في أنها تحول دون وقوع الحروب بين الدول، ولكن لأنها قد تقود الدول إلى تحديد مصالحها على نحو يجعل الحرب أقل أهمية من وجهة نظر تلك الدول، أو بمعنى آخر، أن التجارة تؤدي إلى إحداث تغيير في رؤية الدول للفرص المتاحة، وهذا بدوره قد يؤدي إلى إحداث تغيير في التركيبة الاجتماعية للشعوب التي تصبح أكثر ابتعادا عن الحرب. (ناي جوزيف، 1997، ص 65).

لكن هناك من يرفض هذا الطرح بدليل أن العالم مازال يعيش حروبا ونزاعات اقلية ودولية سببها تشابك مصالحها الاقتصادية رغم أن العالم الآن في القرن الواحد والعشرين أصبح أكثر من أي وقت مضى يرتبط بعضه ببعض إلى درجة كبيرة وسهل الأمر الوسائل التكنولوجية الحديثة.

فقد افترض بعض الليبراليين وتحديدًا أصحاب نظرية السلام الديمقراطي أن الدول الديمقراطية لاتحارب بعضها البعض، وإنما نادرا ماتلجأ إلى العنف لتحل مشاكلها؛ لكن ذلك ليس صحيحا فإن أغلب النزاعات ساحتها الدول المتخلفة بسبب الدول الديمقراطية التي تحاول بكل الطرق فرض هيمنتها وسياستها من خلال أجهزة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة. (جرجس فواز، 2000، ص 175).

حسب الليبراليين أن الحرب والنزاعات هي نتاج التناقضات الفكرية والسياسية والحضارية وهي ملازمة للأنظمة الديكتاتورية والتسلطية أما الأنظمة الديمقراطية سوف تقوم بتخفيف التناقضات الموجودة لأنها تتيح بطبيعتها مؤسسات مسؤولة تجعلها توازن بين الربح والخسارة بأقل تكلفة.

فإن قضية ارتباط بين الديمقراطية وإرساء السلام هي فكرة قديمة طرحها عدة مفكرين من بينهم: جيرمي بنتام، توماس باين وإيمانويل كانط. فقد أعطى "كانط" أهمية للدور القيم المشتركة بين الشعوب التي ستكون حائلا دون نشوب النزاعات والحروب؛ والدول الديمقراطية برأيه هي أكثر سلما لأنها تضمن حقوق وحرية الأفراد من خلال تأسيس نظام سياسي يقوم على الفصل بين السلطات، قواعد القانون وحكومة تمثيلية. (Devetak, Richard, 2002 , p 167).

واعتبر "توماس باين" أن النزاعات تحصل ليس لأن الشعوب لاتدرك مصالحها الحقيقية، لكن لأن الشعوب لاتجد القنوات السياسية الضرورية للتعبير عن هذه المصالح وإسماص صوتها المناهض للحروب، لذلك رأى "باين" أن إقامة الديمقراطية يوفر تلك القنوات ويساهم بالتالي في إلغاء الحروب. (حتى ناصف يوسف، 1985، ص 134).

ولقد قدم لنا عدد من الباحثين ومن بينهم: جيمس لي ري، مايكل دويل وبروس راست عدد من التفسيرات ومنها أن الدول الديمقراطية تعتنق ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين أطراف لها نفس المبادئ. (وولت ستيفن، 1996، ص 45)؛ وبالتالي يرى "بروس راست" أن وجود عدد كاف من الديمقراطيات في العالم يمكن من إزاحة مبادئ الواقعية (الفوضى، المعضلة الأمنية) التي هيمنت على الممارسات منذ القرن السابع عشر. (حشاني، فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص 69).

لقد عرفت نظرية السلام الديمقراطي عدة انتقادات من بينها أن غياب حالات النزاعات في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية يعود حسب "جوان قوا" إلى وجود مصلحة مشتركة في احتواء الاتحاد السوفيتي أكثر منه تقاسم المبادئ الديمقراطية، كما أن تناقضات الأنظمة لاتدفع إلى الحرب بالضرورة وتقاتلها لا يمنع الحرب. (أبو خزام ابراهيم، ص 31).

كما اعترف "فوكوياما" الذي كان من أهم مؤيدي فرضية السلام الديمقراطي أن افتراض نشر الديمقراطية على المستوى العالمي لن ينهي حالة النزاعات، لأن الحرب ليست دائما كفاح من أجل قضية عادلة، فالسلام والرخاء أيضا يولدان الملل؛ وحسب "فوكوياما" تفيد التجربة بأنه متى لم يتمكن الناس من الكفاح في سبيل قضية عادلة بسبب انتصار تلك القضية العادلة، سيصارعون من أجل الصراع. (أبو خزام ابراهيم، مرجع سابق، ص 34).

أما اتجاه آخر وهم المؤسسون يفترضون أن المؤسسات الدولية تتمتع بخاصية تقليص نسبة اللايقينية التي تكتنف السلوكات الدولية؛ فبرغم من أن النظام الدولي يتسم بالفوضى إلا أن المؤسسات الدولية تستطيع التخفيف من الآثار السلبية لتلك الفوضوية من خلال تشجيع التعاون والاعتماد المتبادل بين دول هذا النظام.

وحسب "جوزيف ناي" فإن المؤسسات الدولية تتيح سبلا عدة لحل النزاعات، ففي المجموعة الأوروبية مثلا تتم المفاوضات داخل مجلس الوزراء واللجنة الأوروبية وكذا محكمة العدل الأوروبية، فالمؤسسات تخلق مناخا تتحقق في ظله السلام المستقر.

وفي هذا الصدد أكد "تشمبل" أن إقرار السلام بين الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية كان بفعل إنشاء المنظمات الدولية مثل: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، منظمة حلف شمال أطلسي والجماعة الأوروبية للفحم والصلب و ثم المجموعة الاقتصادية الأوروبية و ثم الاتحاد الأوروبي، وهو يرى أن تأثير إنشاء هذه المؤسسات في ضمان السلام كان بنفس أهمية تأثير الديمقراطية والاعتماد المتبادل. (مورافيسيك أندري، ص 89).

كما اعتبر "روبرت كيوهان" أن تجنب النزاع المسلح في أوروبا لفترة مابعد الحرب الباردة يقوم أساسا حول ما إذا كانت الميزة الأساسية للعقد القادم هي استمرار نموذج التعاون المؤسساتي؛ ويؤكد الليبراليون المؤسساتيون أنه إذا كان تأثير المؤسسات ضعيفا أو منعدما على سلوك الدول، فإن ذلك يدفع بصناع القرار إلى انتهاج سياسات مصلحية، الهدف منها مضاعفة القوة، مما يدفع الآخرين إلى تبني سياسات مماثلة، تنتهي دوما بإثارة النزاعات والحروب، كما أن خرق الدول لالتزاماتها تجاه التعهدات والاتفاقيات الدولية، يقف عائقا أمام دعم التعاون بين الدول، ويشجع حدوث النزاعات على المستوى الاقليمي والدولي. (حشاني فاطمة الزهراء، ص 84-85).

رابعاً: النظرية البنائية: ظهرت البنائية في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات القرن الماضي، كإنتقاد للاتجاهات التي كانت سائدة في العلاقات الدولية.

وكان "نيكولاس أونف" أول من استعمل مصطلح "البنائية" في كتابه: "العالم من صنعنا World of our Making"، وكذا مع مقال "الأكسندر ويندت" الصادر عام 1992 بعنوان: "الفوضى هي ما تصنعه الدول منها: البناء الاجتماعي لسياسة القوة" « Anarchy is what States make of it : the Social Construction of Power Politics ».

وقد ساهمت نهاية الحرب الباردة في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية، لأن الواقعية والليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث، كما أنهما وجدتا صعوبة في تفسيره، بينما تمتلك البنائية تفسيراً له، خصوصاً ما يتعلق بالثورة التي أحدثتها "ميخائيل غورباتشوف" في السياسة السوفيتية باعتناقه أفكاراً جديدة كالأمم المشتركة. (وولت ستيفن، مرجع سابق، ص 81).

كما أن التحدي الذي تعرضت له المقاربات والنظريات التقليدية بمجرد بروز قضايا جديدة على الساحة العالمية منها المرتبط بالهوية وغيرها من الأفكار التي ظهرت إلى الواجهة وتجعل منها محور الاهتمام.

لذا نجد أن المقاربة البنائية تركز على تأثير الأفكار، وتولي أهمية للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح، ويؤسس أيضاً لسلوكيات.

ويشير البنائيون إلى أن الهوية لا تتحدد فقط بناء على دور البنية ذات البعد المادي حسب الطرح الواقعي، بل هي نتاج تفاعلات مؤسسات، معايير ثقافات، وبالتالي فإن المسار Process وليس البنية هو الذي يحدد الكيفية التي تتفاعل بها الدول. (حجار عمار، 2002، ص 45).

فإن البنائية تنطلق من افتراضات أساسية بغرض تقديم فهم وإدراك أكثر للسياسة الدولية، وهي كما يلي:

➤ الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.

➤ البنى الأساسية للنظام القائم على الدول، مبنية بشكل ذاتاني Intersubjective.

➤ هويات ومصالح الدول تتشكل في معظم أجزائها بفعل البنى الاجتماعية، أكثر ما هي موجودة بشكل منعزل ضمن النظام.

وبالإضافة إلى الدول كفاعلات أساسية في النظام الدولي، تعتبر باقي الفواعل غير الدول بمثابة فواعل إلى جانب الدولة كالمنظمات الفوق قومية، الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية وغيرها، ولكن تختلف في مدى تأثيرها على فعاليات السياسة الدولية وصياغتها، كما أن الدولة عند البنائيين لا يتم معالجتها من منطلق الطرح الواقعي كمعطى مسبق وافتراض أنها تعمل من أجل بقائها، وإنما من خلال اعتبارها ظاهرة اجتماعية تتكون بفعل الضرورة التاريخية.

وترفض البنائية الفصل بين البيئة الداخلية والبيئة الدولية في تحليل سلوك الفواعل السياسية، ويظهر ذلك في رفضها المفهوم الكلاسيكي للمصلحة؛ فالمصلحة لم تعد حسب النظرية البنائية تتحدد خارج السياق الاجتماعي للفواعل باعتبارها معطى مسبق تمليه بنية النظام الدولي الفوضوي، وإنما تتبع من طبيعة البناء القيمي والاجتماعي للوحدات السياسية. (حمادي عز الدين، 2005، ص 34).

وعلى عكس الواقعيين الذين يرون أن البنية الفوضوية للنظام الدولي هي التي تسبب النزاعات، فإن البنائين ومنهم "وندت" يرى أن التصور الواقعي للفوضى لا يُقدّم لنا تفسيراً مناسباً لأسباب حدوث النزاعات الدولية، فالقضية عند "وندت" هي كيف يتم فهم هذه الفوضى؟ ووفقاً لـ"وندت" فإن الفوضى هي ما صنعتها الدول وليس معطى مسبق، فالفوضى هي أقرب من أن تكون مزيجاً مهيكلًا ناتجاً عن ممارسة الفاعلين أنفسهم والذين يوجهون وتتحكمون حسب مصالحهم وهوياتهم في القواعد والمصادر المتاحة من قبل بنية معينة، يساهمون بهذا في تشكيل وإنتاج هذه الفوضى وكذا المساهمة في تحويلها أو تغييرها.

نتائج الدراسة:

- النظريات الجزئية والكلية لا تستطيع كل منها على حدة أن تقدم إطار نظرياً ملائم لفهم النزاعات الانسانية.
- النزاع ينشأ من مصادر خارجية ومن البنى الاجتماعية وكذلك من الأوضاع النفسية للأفراد.
- إن المتغيرات الحاصلة على مستوى العلاقات الدولية أثرت في طبيعة ومحتوى النزاعات.
- ظاهرة النزاعات الدولية شديدة التعقيد ومتشابكة الأبعاد لأنها تتعلق بالسلوكيات البشرية.
- إن ظاهرة النزاعات تتأثر وتؤثر بالأوضاع الداخلية للدول والنظام الدولي.
- عدم إمكانية وضع قواعد ثابتة لتحليل ودراسة ظاهرة النزاعات.

التوصيات:

- ❖ الاستفادة من الخبراء والمتخصصين والفنيين والتقنيين في مجال النزاعات من خلال إيجاد أطر ومفاهيم ونظرية موحدة للنزاعات.
- ❖ العمل على تفعيل آليات وميكانزمات إستباقية لاستشراف النزاعات الدولية وفق توافق دولي.
- ❖ السهر على تطبيق الصارم للكل القرارات الأممية والاتفاقيات بشأن النزاعات الدولية.
- ❖ تجسيد أطر التعاون والاعتماد المتبادل بين الدول والشعوب لحد أو التقليل من النزاعات الدولية.
- ❖ القضاء على كل أشكال التمييز والاجحاف في تطبيق القانون الدولي، تطبيقاً لمبدأ المساواة بين الدول.
- ❖ العمل على إصلاح منظمة الأمم المتحدة وفق الأطر والمتغيرات الجديدة على الساحة العالمية.
- ❖ تفعيل وتجسيد وتتمين اليوم العالمي للعيش معاً في سلام (16 أيار/ مايو) لتعبئة المجتمع الدولي لتعزيز السلام والتسامح والتضامن والتفاهم والتكافل وهو دعوة للدول والشعوب لزيادة تعزيز المصالحة والمساعدة في ضمان السلام والتنمية المستدامة باشتراك الجميع، من دول وشعوب وجهات فاعلة من خلال تدابير التوافق وأعمال الخدمة وعن طريق تشجيع على التسامح والتعاطف.

- المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب:

- أبو خزام ابراهيم، (1999). الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام، ط1، لبنان: منشورات الأهلية.
- اسماعيل صبري مقلد، (1984). العلاقات الدولية، ط4، الكويت: منشورات ذات السلاسل.
- جلال محمد رفعت (1985). ابراهيم أحمد نصر الدين، القرن الافريقي في المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية، القاهرة: دار النهضة العربية.
- جوزيف، ناي، (1997). المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة: أحمد أمين الجمل، مجدي كامل، مصر: الجمعية المصرية.
- جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، (1985). النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحفي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- حتى ناصيف يوسف، (1985). النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي.

- حسين، بوقارة، (2008). تحليل النزاعات الدولية، الجزائر: دار هومة.
- حسين، قادري، (2007). النزاعات الدولية: دراسة والتحليل، الجزائر، باتنة: منشور خير جليس.
- عامر مصباح، (2006)، الاتجاهات النظرية في تحليل النزاعات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عباس أبو شامة عبد المحمود، (2006). التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية.
- كريس براون، (2004). فهم العلاقات الدولية، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،.
- كمال، حداد، (1997). النزاعات الدولية، لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر.
- كينيث والتر، (2013)، الانسان والدولة والحرب تحليل نظري، ترجمة: عمر سليم التل، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة.
- محمد أحمد عبد الغفار، (2003). فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، ج1، الجزائر: دار الهومة.
- محمد يعقوب عبد الرحمان، (2004). التدخل الانساني في العلاقات الدولية، أبوظبي: مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية.
- مورافيسيك أندري (2006). الاتحادية والسلام: منظور ليبرالي-نيوي، ترجمة: عادل زقاع.
- وولت ستيفن، (1996). العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة، ترجمة: عادل زقاع و زيدان زياتي.

ثانيا: الأبحاث في مجالات علمية:

- خالد موسى المصري، (2014)، الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول.
- جرجس فواز، (نوفمبر 2000)، التسوية السلمية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 261.

ثالثا: رسالة جامعية (ماجستير، دكتوراه):

- اكرم بركان، (2010). تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية.
- حجار عمار، 2002، السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوب المتوسط، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية غير منشورة، جامعة باتنة، العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.
- حشاني فاطمة الزهراء، (2008)، النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاتصال، قسم العلوم السياسية.
- حمادي عز الدين، 2005، دور التدخل الأجنبي في النزاعات العرقية، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.
- الطاهر عديلة، (2015). تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

- المراجع باللغة الأجنبية:

أولا: الكتب:

- Charles Philippe David, Jean Jacques Roche, (2002). *Théorie de la Sécurité Internationale*, Paris : Montchrestien.
- Darios, Battistella, (2006). *Théories des Relations*, 2^{ème} édition, Paris : les Presses Sciences Po.

Devetak, Richard, (2002). *Signs of a new Enlightenment? Concepts of Community & Humanity after the Cold War*, In Stephanie Lawson.

Gerard Kreijin, (2004). *State Failure*, UK: Martinus Nijhoff Publishers.

Jean Jacque David, (2004). *Théories des Relations International*, 5^{ème} édition, Paris : Montchrestien.

Joseph Ney, (2007). *Understanding International Conflicts*, 6th ed, New York: Pearson Longman.

Maurice, Ronai, (1997). *Claire d'Etude Stratégique*, N°20, 2^{ème} édition.

Niklas, Swanstrom, (2005). *Conflict Prevention*, Sweden: Central Asian Caucasian Institutes.

Pierre de Senarclens, Yohan Arifin, (2006). *La Politique International*, 5^{ème} édition, Paris : Armand Colin.

Pierre Hassner, (Dec1998). *Par-delà le Totalitarisme et la Guerre*.

Robert Sehutte, (Feb 2007). *La Sécurité Humanitaire et Etat Fragile*, traduction : Antonio Durnsteriner, Alumain Security Journal.

ثانيا: الأبحاث في مجلات علمية:

Kathia Légaré, (sep-oct 2007). *Les Etats Défaillants dans la Filière Terroriste : un apport nécessaire ou contingent ?* N°28, Sécurité Mondiale.

Serge Sur, (Hiver 2005). Les Etats Défaillant